

## ثالثاً: قضايا التنمية البشرية

### ( المحتويات )

- الرؤى والأفكار البرلمانية الكويتية في موضوع التنمية البشرية.
- نماذج من الإسهامات والوثائق البرلمانية الكويتية المقدمة إلى المنتديات الدولية في موضوع التنمية البشرية .

## قضايا التنمية البشرية

عبرت أطروحات الوفود البرلمانية الكويتية في المحافل الدولية عن تجربة فريدة لدولة استطاعت أن تختط لنفسها منهجاً تنموياً متميزاً يعتمد على إعلاء شأن الإنسان صحياً وتعليمياً وسياسياً ، تجربة تقترن فيها النهضة الاقتصادية بالصحة الديمقراطية ليشكلا معاً ملامح مجتمع لم يتردد في الإسهام في جهود تمويل التنمية خارج حدوده ، وليضرب المثل في الالتزام بأهداف عقد الأمم المتحدة للتنمية وعلى رأسها تخصيص 0,7% من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات الرسمية للتنمية. ( O.D.A )

وفيما يلي نقدم حصراً للرؤى والأفكار التي طرحتها الوفود البرلمانية الكويتية والمشاركات التي ساهمت بها في مساندة ودعم كافة الجهود الدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم .

### • الرؤى والأفكار البرلمانية الكويتية في موضوع البشرية :

أبدى البرلمانيون الكويتيون تفهمهم وإلمامهم بأبعاد مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ، وتداعيات الأوضاع في البلدان الفقيرة . كما تقدموا بآراء ومقترحات لعلاجها ، وقد أشاد البرلمانيون الكويتيون بمبادرات الكويت في الإسهام بدور بارز في الجهود الدولية لمواجهة مشكلات التنمية البشرية ، كما قدموا التجربة الكويتية في التنمية كنموذج لدولة اهتمت بالإنسان وجعلته هدفاً للتنمية ورفعت شعار التنمية بالبشر لا بالنفط .

وفيما يلي نعرض لأهم الأفكار والتوجهات التي تكررت في مداخلات الوفود البرلمانية الكويتية في مناسبات دولية وإقليمية برلمانية عدة :

1 - أنه بعد عقود من المناقشات والجدل حول عقبات التنمية والسبل الأفضل للقضاء عليها ، لا زال عالمنا يعاني من وجود بؤر للفقر في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية . ففي الوقت الذي يتمتع فيه 15% فقط من السكان في العالم ( القاطنين في النصف الشمالي من الكرة الأرضية ) بأكثر من 55% من الناتج الإجمالي العالمي ، ويسيطرون على 75% من التجارة العالمية ، يحصل الـ 85% من السكان المقيمين في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ) على 45% من الناتج العالمي

و25% من التجارة العالمية ، وبلغت الديون الخارجية للبلدان الفقيرة أكثر من 2,6 تريليون دولار تستحق فوائدها بلغت أكثر من 436 مليار دولار حسب الإحصائيات الرسمية للعام 2003 (1) .

لقد أسفرت العولمة عن ازدياد الهوة بين أغنياء العالم وفقرائه ، وحيث تضخمت ثروات الأغنياء ازداد الفقراء تهميشاً وبعداً عن الاستفادة من فرص النمو العالمية . وتشير الإحصاءات إلى أنه مع بداية الألفية الثالثة بلغت ثروة أكبر 200 ملياردير في العالم ما مجموعه 1135 مليار دولار وهو ما يعادل ثمانية أمثال إجمالي الدخل القومي لكـ 34 دولة الأقل نمواً في العالم والذين يمثلون 40% من سكان العالم .

2- أن النتائج المؤسفة التي تترتب على حرمان ما يزيد عن سدس سكان العالم من الحد الأدنى من الطعام والشراب والتعليم والصحة والحرية سوف تهدد بكوارث يتوقع أن تصل تداعياتها إلى دول ومناطق تعتقد الملايين المطحونة من البشر أنها السبب في الوصول إلى مثل تلك الأوضاع السيئة .

إن أمان العالم لا ينفصل عن أمان البلدان الفقيرة . ولأن الشعوب الجائعة والمريضة صعب عليها أن تزدهر ، فلربما وجب علينا أن نعي دلالة أرقام الوفيات من ضحايا مرض الإيدز ( 20 مليون لقوا مصرعهم و3 مليون في طريقهم في العام 2004 إلى الوفاة وأربعة أخماس هؤلاء من الفقراء ) كما ولكل من السل والملاريا ضحاياهم التي تقدر بالملايين هذا بخلاف حزمة من الأمراض غير المعدية التي تنتشر بصورة كبيرة بين الفقراء : كأمراض الربو والسرطان والبول والسكري وأمراض القلب . إلخ ومن المفارقات أن الفقراء يدخنون أكثر من الأغنياء وأن العالم قد أنفق على التدخين في العام 2000 ما مقداره 204 مليار دولار وهو ما يعادل أربعة أضعاف حجم المعونات الرسمية السنوية للتنمية (2)

3- علينا - أيضاً - السعي بجدية نحو تفعيل اتفاقية 30 أغسطس 2003 في شأن حقوق الملكية الفكرية TRIPS والتي تتيح حصول البلدان الأكثر فقراً على الأدوية الأساسية بما فيها الأدوية حملة حقوق الانتاج Patented أو المحتكرة ، وعلينا تشجيع البحوث الدوائية التي تعمل على إنتاج أدوية للفقراء في مصانع مشتركة ( حكومية + قطاع خاص ) في البلدان الفقيرة ويقدم لها الدعم لتنتج محلياً وبأساليب وخامات محلية قدر الإمكان ( طالما أن شركات الأدوية الرأسمالية سوف تظل تميل إلى التركيز على أمراض الأغنياء حيث أدويتها الأكثر ربحية ) (2) .

4- وعلينا كذلك أن نجد السبل والوسائل التشجيعية والتشريعية لوقف هجرة العقول والأطباء من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية والمتقدمة ، فليس من المعقول أن يزيد عدد الأطباء من غانا في مدينة نيويورك عن إجمالي عدد الأطباء الغانيين في غانا كلها !! . وهي ليست حالة خاصة ، بل هذا هو حال معظم المهارات الطبية وغير الطبية المهاجرة من العالم الثالث إلى عالم الميسرين والأغنياء ( 2 ) .

5- أن إعادة الإعمار التي دمرتها النزاعات المسلحة في العالم ، وخلق بيئة عادلة للتجارة بين الدول ، وزيادة العون المالي والإئمائي وتحسين شروطه ، وحماية حقوق المرأة والطفل والمسن والعاجز ، وتفعيل سيادة القانون وإرساء دولة المؤسسات ، والقبول بالحوار الثقافي الحضاري بين الأمم . . . تلك جميعاً بنود هامة على صفحة رؤية البرلمانين الكويتيين للتنمية والسلام ( 3 ) .

6- أنه من الضروري الحفاظ على التوازن المطلوب بين حقوق الإنسان ، والتنمية البشرية في آن واحد . إذ كما أن للمواطنين الحق في عدم التعرض للتعذيب أو القهر ، فإن لهم أيضاً الحق في ألا يموتوا جوعاً ، وأن يتوفر لهم المستوى المعيشي الحافظ للحد الأدنى من الكرامة ، والأطفال ينبغي أن يكونوا في المدارس لا في ورش العمل أو الحقول أو الشوارع ( 3 ) .

7- وإذا كان إعلان الأمم المتحدة للألفية The Millennium Declaration قد أدرك " المسؤولية الجماعية " ودعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة على المستوى العالمي ، فإنه قد أكد في الوقت نفسه على أن التجارب التنموية في عالمنا المعاصر تحتاج - بجانب الأموال - إلى العناصر الثلاثة التي لا غنى لنجاحها وهي : الديمقراطية ، الحرية الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ( 3 ) .

8- أن دور الحكومات والبرلمانين معاً في دعم تمويل السلع العامة العالمية Global Public Goods ( البيئة ، الصحة ، المعرفة ، السلام والأمن والحكم ) يعتبر امتداداً للإعلان بأن يكون القرن الواحد والعشرين هو قرن نشر الحريات على نطاق العالم ، حيث جميع الناس لهم الحق في سبع حريات هي :

- 1- التحرر من التمييز
- 2- التحرر من الفقر
- 3- التحرر من التهديدات للأمن الشخصي

- 4- التحرر من الظلم
- 5- حرية التنمية الشخصية
- 6- حرية المشاركة .
- 7- حرية العمل المنتج ( 4 ) .

9 - أنه ومع الاعتراف بوجاهة ومنطقية وأهمية التوصيات التي يصدرها كل من البنك وصندوق النقد الدوليين في شأن برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية بشكل عام ، إلا أن لكثير من الاقتصاديات النامية خصوصياتها . وعلى سبيل المثال فإن الاقتصاد الكويتي يرتبط بشدة بالنفط ، ومن ثم فهو اقتصاد ريعي ، إلى جانب اعتماد النشاط الإنتاجي والخدمي فيه على العمالة الوافدة بنسبة تصل إلى 85% من إجمالي قوة العمل ، مع وجود شبك البطالة الذي يطل برأسه بين صفوف العمالة الوطنية . والاقتصاد الكويتي غير مدين ، وللدولة في إدارته دور هام حدده الدستور حين نص في مادته الواحدة والعشرين على أن " الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة تقوم على حفظها وحسن استغلالها " . . ومع هذا يبقى التوجه الأساسي للدولة في سياساتها التنموية قائم على ثلاثة محاور لا تتغير هي : الديمقراطية ، والحرية الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ( 5 )

10- أن دولة الكويت قد أيقنت - وقد شارفت تجربتها التنموية عامها الخمسين أن بناء الدولة العصرية لا يعتمد فقط على توفير البنية الأساسية المادية بمرودها الاقتصادي والاجتماعي ، ولكن أيضاً بما توليه من اهتمام ورعاية لبنيتها التشريعية والدستورية وأطرها القانونية . ومؤخراً استصدر مجلس الأمة الكويتي قانوناً لدعم العمالة الوطنية - والذي يعتبر الأول من نوعه بدولة الكويت - لتنظيم عملية استخدام العمالة الوطنية وحمايتها من خطر البطالة في إطار التوظيف الكفء للموارد البشرية الوطنية .

كما يستعد مجلس الأمة الكويتي لإصدار تشريع متكامل لخصخصة عدد كبير من المشروعات والهيئات العامة الإنتاجية والخدمية بهدف إقامة اقتصاد وطني حر يلعب فيه القطاع الخاص دور الريادة في عملية التنمية الاقتصادية ( 5 ) .

كما تستعد حكومة دولة الكويت لخوض عصر العولمة وثورة المعلومات بخطة طموحة للتنمية الشاملة تستكمل بها ما سبق من خط ارتفعت بمستوى معيشة

المواطن الكويتي إلى مقدمة الدول العربية كما ورد في تقرير دليل التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( UNDP ) للعام 1999 م . وفي التقرير نفسه شغلت الكويت المركز الـ 35 بين دول العالم كافة ( 5 ) .

11- أن نجاح تجربة التنمية في الكويت ليس مرهونا بقدرة الدولة على إنفاق المال العام وحده وإنما بقدرتها على تحريك وتهيئة فرص النماء للأطراف الأخرى بالمجتمع لتلعب جميعها دورها المتكامل في منظومة التنمية الشاملة والمستدامة .

12- لم تنشغل الكويت بتجربتها التنموية الوطنية عن واجبها بل ودورها الرائد إقليمياً ودولياً في مجال التنمية الاقتصادية للدول النامية ، فأسهمت بما يعادل 4% من إجمالي ناتجها القومي سنوياً في صورة معونات ومساعدات خارجية تمثل فيما قدمه صندوقها للتنمية من قروض ميسرة استفادت منها أكثر من تسعين دولة نامية ( 5 ) .

13- يدعم البرلمانيون الكويتيون وبقوة الإعلان العالمي للألفية الثالثة The Millennium Declaration للقضاء على الفقر في العالم ( بنسبة النصف حتى العالم 2015 ) ويدعون كافة الدول المتقدمة والغنية إلى زيادة مساعداتها للتنمية Official Development Assistance ODA إلى المستوى المستهدف وهو 0,7% من دخولها القومي سنوياً وذلك كخطوة أولى لتطبيق مقررات اتفاق مونتريري Monterrey Consensus كما يناشدون البلدان المتقدمة العمل على سرعة إزالة القيود التجارية على وارداتها من الدول النامية لمساعدتها على تمويل برامجها التنموية ( 6 ) .

14- لإضفاء المزيد من القدرات والإمكانيات التمويلية التي تساهم في مساعدة البلدان النامية ، اقترح البرلمانيون الكويتيون بعض التعديلات على أسلوب عمل صندوق النقد الدولي ( IMF ) وأبرزها ما يلي :

- زيادة حصص الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق .
- تخفيف قائمة المشروطينية Conditionality التي يفرضها الصندوق على الدول المستخدمة لتسهيلاته الإنمائية .
- التخلي عن فكرة " الحزمة الموحدة " للإصلاح الاقتصادي التي يطبقها

الصندوق على كافة الدول التي تلجأ إليه للاقتراض ، وإضفاء المرونة على برامج الإصلاحية ، فما يصلح من سياسات وإجراءات مالية واقتصادية في دول ما قد لا يصلح لغيرها  
-إضفاء المزيد من الشفافية على تعاملات الصندوق .  
- السماح بتعديل لائحة الصندوق لتمكينه من الاقتراض من أسواق المال ومن المصادر غير الرسمية كلما اشتدت الحاجة للمزيد من السيولة .  
- تطوير نظام الصندوق في علاقته بالأعضاء ليتحول مع الوقت إلى ما يشبه البنك المركزي العالمي ويلعب دور " الملاذ الأخير " للسلطات النقدية والبنوك المركزية في الدول الأعضاء (7) .

15- كما أكد البرلمانيون الكويتيون على أنه : " إذا كانت التجارة والمعونة رافدان للتنمية في العالم الثالث ، فإن الأمن الغذائي يأتي في البلدان الزراعية قبل تشجيع التجارة في منتجاتها الزراعية ، بمعنى أن مساعدة هذه البلدان على إنتاج وزراعة المحاصيل محلياً بهدف توفير الغذاء للمواطنين يأتي قبل إنتاجها لهدف التصدير ، ومن ثم لا يجب أن يحارب هذا الإنتاج بأسلحة الإغراق الاقتصادي الوافد من الخارج عن طريق سلع زراعية ومواد أولية منافسة رخيصة بسبب مبالغ الدعم الهائلة التي تمنحها الدول الصناعة الغنية لمنتجاتها من المزارعين (2)

## الهوامش

- ( 1 ) أنظر : تقرير اللجنة الدائمة الثانية للاتحاد البرلماني الدولي ( لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة ) . والمقدم للاجتماع الـ 112 للاتحاد المنعقد في مانبلا - الفلبين من 31 إبريل 2005 ، تحت عنوان : " دور البرلمانات في إنشاء آليات تمويلية تجارية دولية مبتكرة موجهة لمعالجة مشكلة الدين ولتحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة .
- ( 2 ) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي في الاجتماع الـ 110 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في مكسيكو سيتي من 15 - 23 إبريل 2004 في موضوع : " العمل على إيجاد بيئة عادلة للتجارة العالمية : قضايا التجارة في المنتجات الزراعية وإتاحة الأدوية الأساسية " .
- ( 3 ) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي في المؤتمر الخامس لجمعية برلمانات آسيا للسلام ، المنعقد في إسلام آباد - باكستان من 11/29 إلى 11/3/2004 ، تحت عنوان : " رؤية من أجل التنمية والسلام في آسيا : من خلال التعاون والحوار بين أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي " .
- ( 4 ) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي في الاجتماع الـ 109 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في جنيف - سويسرا من 1-3 أكتوبر 2003 ، حول موضوع : " السلع العامة العالمية : تحدي جديد للبرلمانيين " .
- ( 5 ) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي بالاجتماع الـ 104 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في جاكارتا - أندونيسيا من 15-21 أكتوبر 2000 ، حول موضوع : " التمويل من أجل التنمية والنموذج الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المصمم للقضاء على الفقر " .
- ( 6 ) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي في الاجتماع الـ 108 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في جنيف - سويسرا من 25-27 سبتمبر 2002 ، حول موضوع : " التمويل من أجل التنمية " .
- ( 7 ) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي في الاجتماع الـ 102 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في برلين - ألمانيا من 10-16 أكتوبر 1999 ، حول موضوع : " الحاجة إلى إعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي العالمي الراهن " .



## ● نماذج من الإسهامات والوثائق البرلمانية الكويتية المقدمة إلى المنتديات الدولية في :

### قضايا التنمية البشرية

- 1- كلمة الوفد البرلماني الكويتي في المؤتمر الـ 102 للاتحاد البرلماني الولي المنعقد في برلين - أكتوبر 1999م ، في موضوع : " الحاجة إلى إعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي العالمي " .
- 2- مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى المؤتمر الـ 104 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في جاكرتا اندونيسيا ، أكتوبر 2000 حول موضوع : " التمويل من أجل التنمية والنموذج الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المصمم للقضاء على الفقر " .
- 3- كلمة رئيس الوفد البرلماني الكويتي في موضوع : " رؤية من أجل التنمية والسلام في آسيا : من خلال التعاون والحوار بين أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي " ، وكلمة الوفد البرلماني الكويتي حول موضوع : " دور البرلمانيين الآسيويين في تعزيز التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية " . والمقدمتين في المؤتمر العام الخامس لجمعية برلمانات آسيا للسلام ، المنعقد في إسلام آباد - باكستان من 11/29 إلى 2004/12/3م .

1- كلمة الوفد البرلماني الكويتي  
المقدمة إلى المؤتمر الـ 102 للاتحاد البرلماني الدولي  
المنعقد في برلين من 16 - 20 أكتوبر 1999

في موضوع :

الحاجة إلى إعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي العالمي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ، الأخوات والأخوة الزملاء ، ،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

تفاعلت خلال العقد الأخير من القرن العشرين أحداث كثيرة وهامة أدت إلى ظهور تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد العالمي . وقد بدأت - ولم تنته بعد - المداولات والمناقشات حول حاجة المجتمع الدولي إلى إعادة صياغة النظام المالي والاقتصادي العالمي الجديد .

لقد كشفت سلسلة الأزمات المالية في بلدان شرق آسيا عن مدى هشاشة ذلك النظام ، كما تأثرت سلباً اقتصاديات البلدان النامية ذات الأنظمة المنفتحة نسبياً على أسواق المال في العالم ، لكن أزمة أخرى - أكثر حدة وأقل ضجيجاً - أصابت البلدان النامية الأكثر فقراً تمثلت ليس فقط في ضخامة مديونياتها الخارجية ، وإنما أيضاً في الصعوبة الشديدة التي تواجهها شعوب وحكومات هذه الدول للحصول على القروض والمساعدات . لقد أصبحنا نعيش في عالم يسيطر فيه 20% من أغنى سكانه على 86% من إجمالي موارده الاقتصادية .

ولقد أدت التحركات السريعة والتدفقات الضخمة لرأس المال والتي خرجت عن سيطرة السلطات النقدية في كثير من البلدان - والنامية منها بالذات - إلى زعزعة

الاستقرار في الأسواق العالمية . ففي ظل نظام تعويم أسعار صرف العملات وحرية تنقل الأموال بين عدد كبير من الدول ، بلغ حجم التعامل في الصفقات المالية خمسون ضعفاً حجم صفقات التجارة بالسلع والخدمات .

- وربما لا يمكن إنكار المزايا والفوائد الكثيرة التي تحققها حرية تدفق الأموال في الأسواق وبين الدول ، إلا أن المخاطر أيضاً كبيرة سواء لعدم توفر المعلومات الكافية أو لغياب الشفافية في التعاملات أو للنقص الملموس في أساليب الرقابة والإشراف على المستويين الوطني والعالمي ، ومن ثم عجزت السلطات النقدية والمالية المحلية في بعض الدول أحياناً كثيرة عن مواجهة الآثار الناجمة عن حدة وضخامة هذه التدفقات .

- كما أن مخاطر المضاربة مع سهولة ترتيبات الإقراض والإقتراض يمكن أن تسفر عن مواقف مالية متخطبة كما حدث في الأزمات الأخيرة . وجدير بالذكر أن الدول التي طبقت أنظمة وآليات رقابية استطاعت أن تتفادى الصعوبات التي وقعت فيها دول أخرى لم تتوفر فيها تلك الآليات والأنظمة للرقابة المالية . ( نقصد شيلي على سبيل المثال في الحالة الأولى وماليزيا في الثانية ) .

- لقد ظل صندوق النقد الدولي - ومن خلال برامجه للإصلاح الاقتصادي التي يملئها على الدول المقترضة - واحداً من الأسباب التي شجعت على حرية تدفق رأس المال قصير الأجل ، وقد آن الأوان للاستجابة لطلبات معظم الدول النامية باستحداث قواعد وآليات جديدة تضمن انسياب رؤوس الأموال إلى البلدان النامية دون زعزعة لاستقرار اقتصاداتها . فحاجة الدول النامية للاستثمار والتنمية هي المحدد الأول لطلبها على الأموال ، أما تدفقها بدافع المضاربة أو لغسيلها فهو ما يفقد النظام المالي العالمي الحالي كثيراً من عناصر الشفافية والاستقرار .

- وإذا انتقلنا إلى دائرة المناقشات التي تدور هذه الأيام حول الكيفية التي يجب أن يتم بها إصلاح النظام المالي والاقتصادي العالمي ، فإن الجدل يدور حول محورين أساسيين :

**الأول :** رغبة أكثر الدول في الاحتفاظ بدرجة من الاستقلالية في إدارة شؤونها الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ، فليس هناك نمط واحد من السياسات يصلح للجميع . وأنه مع الاعتراف بأهمية العمل تحت مظلة التعددية

والحرية الاقتصادية فإن احترام التنوع والاختلاف بين هياكل الدول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يرتب اختلافاً في المناهج والسياسات التي تتعامل بها كل دولة مع قضاياها الهامة ( مثل : دور الحكومة ، سلوك المواطنين نحو الادخار والاستهلاك والاستثمار ، دور البنوك وأسواق المال ، أسلوب ومستوى التنمية .. إلخ ) .

**الثاني :** إجماع الدول النامية والدول التي انضمت مؤخراً إلى نظام اقتصاديات السوق على ضرورة الأخذ بأسلوب " التدرج " والخطوة خطوة في تطبيق سياسات الانفتاح والحرية المالية والاقتصادية . فالتدرج هو السبيل الأكثر أماناً والأكثر ملاءمة في تمكين هذه الدول من التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد وبأقل قدر من القلاقل الداخلية .

، ، سيدي الرئيس ،

لأن المال Finance والتنمية Development والتجارة Trade هي المحاور التي يركز عليها النظام المالي والاقتصادي العالمي ، لذا نود هنا أن نشير إلى ما نعتبره عناصر تساهم في علاج بعض مشكلات النظام :

ففي الجانب الأول ربما لم تخرج الأزمات المالية عن حقيقة كونها " أزمات سيولة " لذا نقترح أن تتجه اهتماماتنا نحو صندوق النقد الدولي لإضفاء المزيد من القدرات الإمكانات التمويلية وذلك بالآتي من الإجراءات :

1- زيادة حصص الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق .

2- تخفيف قائمة المشروطة Conditionality التي يفرضها الصندوق على الدول المستخدمة لتسهيلات الإنمائية .

3- التخلي عن فكرة " الحزمة الموحدة " للإصلاح الاقتصادي، التي يطبقها الصندوق على كافة الدول التي تلجأ إليه للاقتراض ، وإضفاء المرونة على برامجه الإصلاحية ، فما يصلح من سياسات وإجراءات مالية واقتصادية في دولة ما قد لا يصلح لغيرها .



الوفد البرلماني الكويتي المشارك في الاجتماع الـ 102 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في برلين ، أكتوبر 1999 م .

4- إضفاء المزيد من الشفافية على تعاملات الصندوق .

5- السماح بتعديل لائحة الصندوق لتمكينه من الاقتراض من أسواق المال ومن المصادر غير الرسمية كلما اشتدت الحاجة للمزيد من السيولة .

6- تطوير نظام الصندوق في علاقته بالأعضاء ليتحول مع الوقت إلى ما يشبه البنك المركزي العالمي ويلعب دور " الملاذ الأخير " للسلطات النقدية والبنوك المركزية في الدول الأعضاء .

هذا عن الجانب المالي ، وأما عن الجانب التنموي فاسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أذكر هنا أننا في دولة الكويت قد خطونا على طريق التنمية البشرية خطوات واسعة ، حيث احتلت الكويت المرتبة الخامسة والثلاثون بين دول العالم أجمع والأول بين الدول العربية وذلك في تقرير التنمية البشرية السنوي العاشر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( UNDP ) .

إننا نعتقد أن التنمية عملية متكاملة ممتدة على الأجل الطويل ، وهي لا تهتم فقط بالجوانب الاقتصادية والمادية التي تركز على تحقيق النمو الاقتصادي وتخفف

حدة الفقر ، ولكنها تمتد لتغطي النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية وهدفها الأسمى هو الإنسان .

السيد الرئيس ، إخواني الأفاضل ، ،

لقد عملنا في دولة الكويت على أن تقوم تجربتنا في التنمية الشاملة على أربعة محاور هي :

1- النمو الاقتصادي والارتفاع بمستوى معيشة المواطنين .

2- رعاية الطفل والمرأة والمسنين جنباً إلى جنب مع المواطن القادر على العمل في إطار مظلة شاملة للرعاية الاجتماعية والصحية .

3- حماية البيئة .

4- الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

إن مفاهيم السلام Peace، والأمن Security، وحقوق الإنسان Human Rights والديمقراطية Democracy هي جميعاً بمثابة الإطار اللازم والضروري للتنمية الاقتصادية والبشرية وهنا - سيدي الرئيس - لا بد لنا من توجيه نداء - ومن فوق هذا المنبر - إلى حكومات الدول الغنية وأيضاً إلى المؤسسات الإنمائية الدولية و مناشدتهم الارتفاع بمعدلات ومستوى المعونات المالية والفنية الموجهة لأغراض التنمية في أشد البلدان فقراً ، ونذكرهم بأن هدف الأمم المتحدة هو ألا تقل تلك المعونة عن 0,7% من الدخل القومي للدولة المانحة ، وهو ما حرصت دولة الكويت على تحقيقه - بل وتجاوزه - فقد قامت دولة الكويت بإلغاء كامل ديونها المستحقة على بعض الدول النامية وإلغاء فوائد الديون عن دول أخرى ، ذلك الرغم مما لحق بها من دمار هائل جراء الغزو العراقي الغاشم لأراضيها في الثاني من أغسطس 1990 م .

كما استمر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والذي أنشئ منذ أكثر من 30 عاماً ، وبرأسمال يتجاوز سبعة مليارات دولار بتقديم المساعدات للمشاريع التنموية في حوالي تسعين دولة ، لقد وصلت الكويت بمستوى معوناتها الخارجية إلى 4% من صافي ناتجها القومي السنوي .

وأما عن الجانب الثالث للنظام المالي والاقتصادي العالمي والمتعلق بالتجارة الدولية ، فإن منظمة التجارة العالمية WTO تعد في نظرنا الإطار المناسب لتحرير التجارة بين الدول وتنشيطها ، هذا ما لاشك فيه ، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من البلدان النامية تشعر وبحق أنها لم تستفد من تحرير التجارة ، ذلك أنه لم يتم حتى الآن - الربط بطريقة واضحة ومحددة بين التجارة والتنمية في سياسات وتوجهات المنظمة المذكورة . وإن التركيز على انسياب الصادرات من المواد الأولية والخام تعتبر من الأولويات التي تستفيد منها البلدان النامية كما أن موضوعات مثل القيود المؤثرة على حصيلة صادرات البلدان الفقيرة ، والسياسات التنافسية في البلدان الغنية ، ونقص الخدمات الفنية والمساعدات المعلوماتية في إطار التعامل تجارياً مع الدول النامية . . هذه كلها موضوعات هامة ومؤثرة ويجب وضعها على أجندة جولة جديدة من المفاوضات لمناقشة كيفية الربط بين التجارة والتنمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

2- مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية  
إلى الاجتماع الـ 104 للاتحاد البرلماني الدولي  
المنعقد في جاكرتا من 15 - 21 أكتوبر 2000

حول موضوع :

**التمويل من أجل التنمية والنموذج الجديد للتنمية الاقتصادية  
المصمم للقضاء على الفقر**

إن المؤتمر البرلماني الدولي الرابع بعد المائة :

- إذ يدرك مدى الصعوبات التي يواجهها أكثر من ثلث سكان العالم من هؤلاء الذين يعيشون تحت خط الفقر ، والذي يقل معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في بلدانهم عن 2% سنوياً ، بينما يزيد معدل نموهم السكاني عن 2% سنوياً مما يعني استمرارية حالة الفقر والركود والتخلف بين مجتمعاتهم ويعرقل جهود التنمية الاقتصادية .

- وإذ يعي أن التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في المستقبل تشمل - إلى جانب الإقلال من الفقر - مجموعة من القضايا تتعلق بالأمن الغذائي ، وندرة المياه ، واندثار التراث الثقافي للشعوب ، وتدهور البيئة ، وتقدم السكان في العمر . . . وهي تحديات لا بد من مواجهتها وسط أجواء بعضها موات مثل المبتكرات في التكنولوجيا ، وانتشار المعارف ، والتكامل المالي للعالم . . . وبعضها معرقل مثل العدوى المالية التي قد تدمر اقتصاديات بادية الصحة دون إنذار ، والنمو السكاني الهائل ، وتغير المناخ وتدهور البيئة .

- وإذ يعتبر أن الأسئلة التي تفرضها متطلبات التنمية المستدامة والشاملة في العقود المقبلة تبدو وكأنها تتجاوز قدرة البلدان النامية وحدها على التعامل معها ومعالجتها ، وأنه لا غنى والحال هكذا عن التعاون البشري بين الشمال والجنوب



وتعزيز الحوار بينهما من أجل التوصل إلى حالة من التوازن بين مصالح الدول الغنية واحتياجات الدول الفقيرة إلى التمويل والتنمية .

- وإذ ينبه إلى ضرورة تجاوز الجدل الدائر حول الدور المحوري في دفع عملية التنمية وهل هو للحكومات أم للأسواق ؟ ، ذلك أننا يجب علينا الاعتراف بحاجة كل منهما إلى مساندة الآخر من أجل القضاء على الفقر في العالم .

- وإذ يلاحظ بأسف أن عدداً كبيراً من الدول الصناعية خصصت أقل من 0,7% من دخلها القومي سنوياً للمساعدات الإنمائية طبقاً لما قرره الأمم المتحدة .

- وإذ يؤكد على أهمية البحث عن حل عالمي دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ، وبصفة خاصة إسقاط جزء منها مع إعادة جدولتها وتخفيض معدلات الفوائد عليها .

- وإذ يعبر عن قلقه لاستمرار شروط التبادل التجاري بين دول العالم في غير صالح اقتصاديات الدول النامية المنتجة للمواد الخام الأولية ولصالح الدول الصناعية المنتجة للآلات والأجهزة والمعدات ذات التكنولوجيا العالية .

- وإذ يعبى أن الفقر بأشكاله الأكثر تطرفاً يقود إلى حياة تخلو من الكرامة وإلى زيادة كبيرة في حالات الانحراف والخروج عن الشرعية وإلى ارتفاع معدلات الهجرة للخارج .

- وإذ يعترف بأن السلام هو حجر الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

- وإذ يؤكد على الحاجة لتحويل اتجاه الجهود الوطنية بعيداً عن الأولويات العسكرية للتركيز على أهداف أكثر إنتاجية وسلمية مع وضع ما يتصل بالأمن الوطني بالاعتبار .

- وإذ يعرب عن اقتناعه بأن شطراً كبيراً من البلدان النامية لم يستطع أن يجني بضعاً من ثمار العولمة لضعف الإمكانيات المادية وارتفاع تكلفة خدمات التعليم والتدريب وانخفاض مستوى المعيشة إلى ما دون حد الكفاف .

- وإذ يعبر عن قلقه الشديد لاتساع الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير .

- وإذ يؤكد على أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وبرنامجها للإنماء ومؤسساتها للتنمية والتمويل ، وعلى إيجابية الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني وصناديق التنمية على المستوى الوطني وما تقدمانه من مساهمات قيمة في محاربة الفقر في الدول النامية .

- وإذ يعتقد بأن النظام الاقتصادي العالمي الذي يعجز عن مواجهة مشكلات الفقر في العالم سوف يفقد حتما شرعيته في جزء كبير من البلدان النامية ، وبدون هذه الشرعية لا يمكن لأي نظام اقتصادي عالمي أن يصمد طويلاً .

لذا فإن المؤتمر :

1- يدرك أنه عند توافر الإرادة السياسية القوية والمتجددة سواء على المستوى الوطني أو الدولي في تأمين السلام والاستقرار سيجعل بالإمكان تخليص العالم من آفة الفقر المطلق وتحقيق أهداف التنمية في أكثر البلدان فقراً في العالم .

2- يعتبر أن العولمة وهي تدفع نحو التكامل المطلق لاقتصاديات العالم فإنها في الوقت ذاته تستدعي بالضرورة وجود حكومات قومية قادرة على التواصل مع الشركاء الدوليين من أجل إدارة جيدة للتغيرات المؤثرة في التجارة وفي التدفقات المالية و المعونات بين الدول .

3- يطالب الدول الصناعية والغنية بأن ترتفع بمستوى إسهاماتها في المعونات الخارجية للتنمية إلى الهدف الذي حددته الأمم المتحدة لمساعدة الدول الفقيرة وهو 0,7% من إجمالي ناتجها القومي إضافة إلى قيام الصناديق الوطنية في دعم المشاريع التنموية في البلدان النامية كالصندوق الكويتي للتنمية والذي قدم قروضاً ميسرة استفاد منها أكثر من تسعين دولة نامية . كما يناشدها بتوجيه هذه المعونات إلى حيث يرتفع عائدها ومردودها على كافة الجوانب المعيشية للمجتمعات المتلقية للمعونات اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً .

4- يحث على مراجعة دور الدولة في التنمية واعتباره بمثابة الدور المكمل لأدوار أخرى في المجتمع المدني والباعث على حيويتها وخاصة قطاع الأعمال الخاص والمؤسسات المدنية وغير الحكومية . إن نجاح الدولة في التنمية مرهون بنجاحها



الوفد البرلماني الكويتي المشارك في الاجتماع الـ 104 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في جاكارتا أندونيسيا في أكتوبر 2000م (الصورتين).

في تهيئة وترتيب ادوار متكاملة ومتوازية للأطراف المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ( البرلمانات ، النقابات ، تنظيمات أرباب العمل المؤسسات المالية وجمعيات النفع العام وغيرها ) للمساعدة على تعزيز الجهود للقضاء على الفقر وإدارة المجتمع بشكل سليم .

5- يناشد المسئولين والمختصين في كل دولة بأن تكون الأولوية القصوى هي ضمان عدم حرمان أي إنسان من الغذاء وأي طفل من التعليم وأي فرد من حقه الأساسي في الرعاية الصحية والماء الصالح للشرب وتوفير الضمان الاجتماعي للمعوقين كبار السن .

6- يدعو إلى تعزيز التضامن والمسئولية والحرية كأساس للتنمية الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين ، والأخذ في الاعتبار الحاجة لخلق توازن بين الكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في بيئة تفضي إلى تنمية مستدامة وذلك وفقاً للأوليات المحددة وطنياً .

7- يطالب الدول الغنية والمتقدمة أن تخفض القيود والعوائق عن صادرات البلدان النامية إليها وأهمها الضرائب المرتفعة على استهلاك الطاقة ( خاصة النفط ) وأن تفتح أسواقها لمنتجات هذه الدول والتخلي عن السياسة الحمائية لما لها من تأثيرات سلبية على عائدات هذه الدول من تجارتها الخارجية ، وأن تساهم بأكبر قدر ممكن في دعم ومساندة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها .

8- يحث بشدة الدول المتقدمة على توفير التكنولوجيا المناسبة والأمنة بيئياً إلى الدول النامية وبالأسعار المناسبة ، مما يساعدها على تقليل الفوارق الشاسعة في مستوى المعيشة والدخل والإنتاجية بين طرفي العالم المتقدم والنامي ، ويدفع بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو النجاح .

### 3- كلمة رئيس الوفد البرلماني الكويتي

المقدمة إلى المؤتمر العام الخامس لجمعية برلمانات آسيا للسلام  
المنعقد في إسلام آباد من 11/29 إلى 11/3/2004

في موضوع :

## رؤية من أجل التنمية والسلام في آسيا من خلال التعاون والحوار بين أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ، السيدات والسادة الزملاء ،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

ترتقي الشعوب ، وتزدهر الحضارات ، وتتقدم الأمم طالما كان دافعها هو المحبة والسلام . وفي أجواء المحبة والسلام يحدث النماء ، ويعم الرخاء ، ويسعد الإنسان حاكماً أو محكوماً .

لكن أين نحن من هذه الصورة الوردية في عالم اليوم الذاهر بالمجاعات والنزاعات والتفجيرات الإرهابية العشوائية التي تضرب بشرورها في مناطق عدة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً . لقد اتسعت الهوة بين الأثرياء والأمنين في بلدانهم الديمقراطية المتقدمة ، والفقراء الضائعين في أوطانهم التي مزقتها الأوبئة والحروب والأنظمة القمعية الاستبدادية .

إن إعادة الإعمار في المناطق التي دمرتها النزاعات المسلحة في العالم ، وخلق بيئة عادلة للتجارة بين الدول ، وزيادة العون المالي والإنمائي وتحسين شروطه وحماية حقوق المرأة والطفل والمسن والعاجز ، وتفعيل سيادة القانون وإرساء دولة المؤسسات ، والقبول بالحوار الثقافي والحضاري بين الأمم . . . تلك جميعاً بنود هامة على صفحة رؤيتنا للتنمية والسلام . . . ليس في آسيا وحدها بل في العالم أجمع .

السيد الرئيس ، السيدات والسادة الزملاء ، ،

دعوني أستعين هنا بما أكدته هنا قرارات للاتحاد البرلماني الدولي حول أهمية العمل على تهيئة المناخ الإقليمي والعالمي من أجل التنمية والسلام ، وذلك في عدة مناسبات وهي كالآتي :

• في وندهوك ( إبريل 1998 )

" . . ضرورة العمل على منع النزاعات وإحياء السلام وغرس الثقة في الدول الخارجة من الحرب ، وذلك بالمساعدة على عودة اللاجئين إلى أوطانهم الأصلية وتعزيز العملية الديمقراطية والإسراع في إعادة البناء والأعمار " .

• في برلين ( أكتوبر 1999 )

" العمل على قيام البرلمانات بدورها في تحقيق التعايش السلمي بين الاختلافات العرقية والثقافية والدينية في دولة واحدة تتسم بالتسامح والاحترام الكامل لحقوقهم بين الأقليات الإنسانية " .

• في جنيف ( أكتوبر 2004 )

" أهمية التأكيد على دور البرلمانات في مساعدة المنظمات المتعددة الأطراف لضمان الأمن والسلام ، وفي بناء ائتلاف من أجل السلام " .

السيد الرئيس ، السيدات والسادة الزملاء ، ،

إذا كانت التنمية تحتاج إلى السلام فإن الاثنان معاً يحتاجان إلى الديمقراطية وعدالة الحكم . وفي عالم أصبح كالجسد الواحد لابد لنا في آسيا من تعزيز أوأصر التعاون والتضامن والإخاء فيما بيننا من خلال الحوار الإيجابي والفعال حتى نصبح كياناً برلمانياً ينعم أعضاؤه بالقدرة على التفاهم والحركة من أجل البناء والتنمية ، وفقنا وإياكم الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

#### 4- كلمة الوفد البرلماني الكويتي

المقدمة إلى المؤتمر العام الخامس لجمعية برلمانات آسيا للسلام  
المنعقد في إسلام آباد . باكستان من 11/29 إلى 3/12/2004

في موضوع :

### رؤية من أجل التنمية والسلام في آسيا من خلال التعاون والحوار بين أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ، السيدات والسادة الزملاء ، ،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

يتفق خبراء التنمية في العالم على أن نجاح التنمية البشرية يستلزم نمواً  
اقتصادياً مستمراً وإصلاحاً سياسياً طويل المدى .

ولكي يتحقق ذلك علينا أن نتفحص الأوضاع ليس فقط من حولنا ، بل علينا أن  
نمعن النظر في داخلنا لكي نتعرف على الشأن الآسيوي من كافة جوانبه وزواياه .

ففي آسيا وحدها يعيش ما لا يقل عن 750 مليون فقيراً يمثلون 64% من مجمل  
فقراء العالم ، ( الذين لا يزيد متوسط دخل الفرد منهم عن دولار واحد في اليوم )  
وفي شرق آسيا يوجد 1,2 مليون مصاب بفيروس نقص المناعة المكتسب  
( الإيدز ) إضافة إلى سبعة ملايين مثلهم في جنوب القارة .  
وإذا كانت لغة الإحصاءات لا تكذب ولا تتجمل مثل عبارات الإنشاء اللفظية فإن  
قراءة بسيطة لآخر تقارير التنمية البشرية للعام 2003م ( UNDP ) تشير إلى  
الآتي :

- في جنوب آسيا يجوع فرد من كل أربعة ويبلغ إجمالي الجائعين 426 مليون نسمة في آسيا وحدها .

- 65% من السكان في آسيا لا يحصلون على مياه مأمونه صالحة للشرب .

- 80% من الآسيويين محرومين من خدمات الصرف الصحي .

- تجاوز عدد ضحايا الاسهال ( الناتج عن سوء أحوال الصرف الصحي والمياه غير الصالحة للشرب ) خلال التسعينات عدد الذين قتلوا في النزاعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية .

وإذا انتقلنا إلى موضوع التجارة والإنتاج والتبادل سوف نكتشف حقيقة مريرة ألا وهي استمرار قيام البلدان الغنية بالتمييز ضد صادرات البلدان النامية . وتذكر التقارير المختصة أن " متوسط الرسوم الجمركية التي تفرضها دول منظمة التعاون والإئماء الاقتصادي على البضائع المصنعة المستوردة من البلدان النامية يزيد بأربعة أضعاف عن تلك المفروضة على البضائع المصنعة المستوردة من بلدان المنظمة " .

- كما أن الإعانات المالية لدعم المزارعين في البلدان الغنية يزيد مجموعها عن الـ 300 مليار دولار في السنة ، وهو ما يعادل خمسة أضعاف إجمالي المعونات الرسمية للتنمية .

كما نطالب الدول الغنية بإلغاء الرسوم والحصص المفروضة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة التي تصدرها البلدان النامية ، وبالتوقف عن الدعم الذي تقدمه لمزارعيها حتى تتحقق المنافسة في السوق العالمية على أسس من العدالة والشفافية والإنصاف .

شكراً والسلام عليكم ورحمة الله ، ، ،